مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

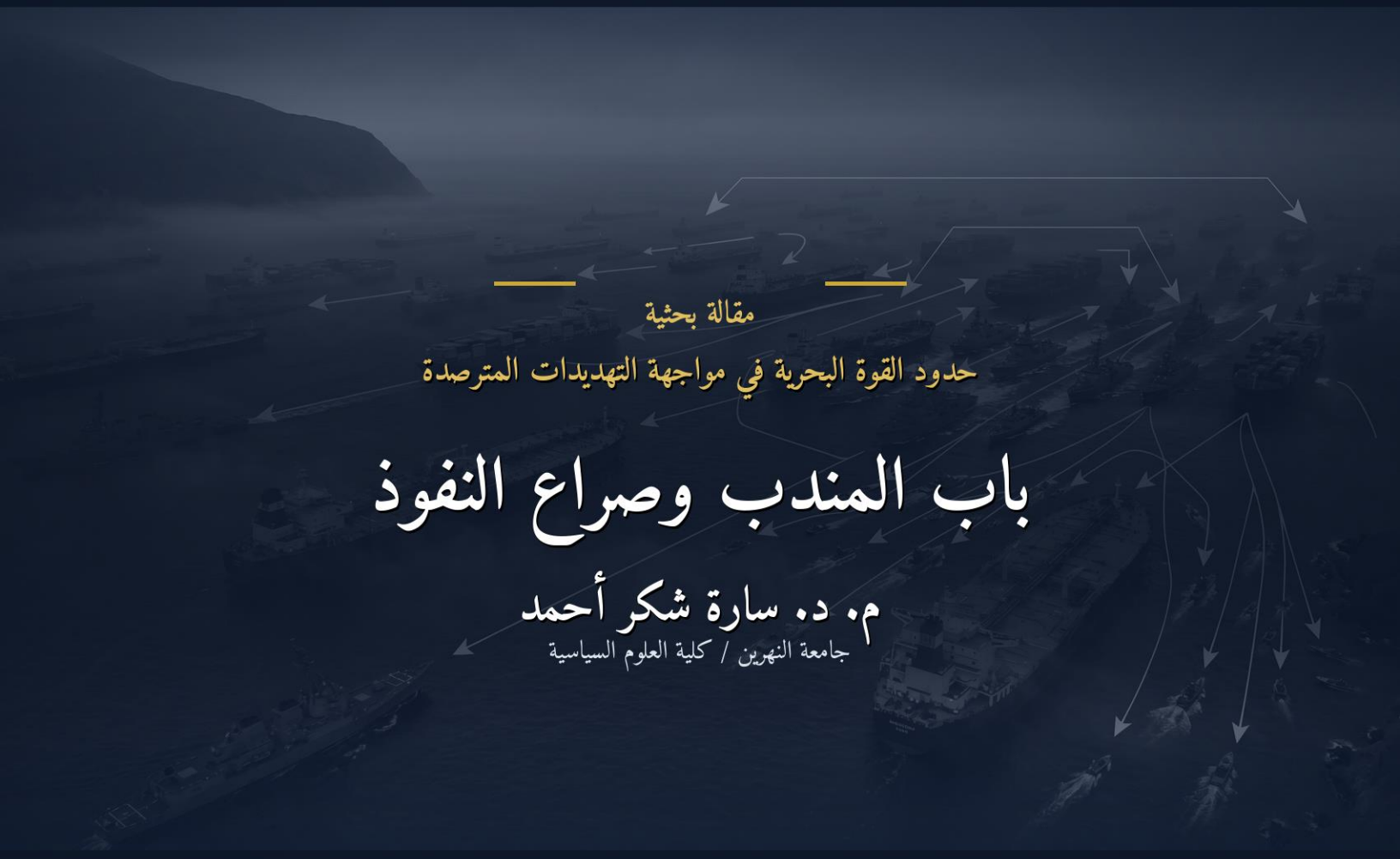

مقالة بحثية

حدود القوة البحرية في مواجهة التهديدات المترصدة

باب المندب وصراع النفوذ

م. د. سارة شكر أحمد
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
معرف المؤسسة الرقمي على منصة NAAN ARKs 42417

بغداد • إصدارات مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

خلاصة الورقة

- تُعيد الورقة تعريف مضيق باب المندب من ممرٍّ وظيفي للتجارة إلى عقدة استراتيجية في البنية المادية للعولمة وساحةٍ للصراع غير المباشر.
- منتصف 2026 شهد تحوّلاً هيكلياً: انكماش حركة المرور عبر باب المندب وقناة السويس بنسبة 55–60٪، وتحويل قسري لأكثر من 4000 سفينة سنوياً نحو رأس الرجاء الصالح.
- توظّف طهران والحوثيون «الردع الجيواقتصادي» عبر إغلاق المضيق وظيفياً — رفع كلفة العبور دون إغلاقه مادياً — كورقة ضغط عابرة للقوة العسكرية التقليدية.
- كشفت الأزمة حدود القوة الأمريكية والإسرائيلية في حسم الصراع البحري، وفجوةً في التنسيق بين واشنطن وتل أبيب جرّاء تباين الأولويات.
- تخلص الورقة إلى ترجيح سيناريو «التهدئة المحدودة مع استمرار التهديد الحوثي»، وإلى أن أمن الممرات بات شبكةً مترابطة لا ممرات منفصلة.

المقدمة

يُمثّل البحر الأحمر، وفي قلبه مضيق باب المندب، أحد أكثر الفضاءات الجيوسياسية حساسية في بنية النظام الدولي المعاصر؛ إذ لم يعد مجرد ممر بحري يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر قناة السويس، بل تحول إلى عقدة استراتيجية في البنية المادية للعولمة. ويستمد هذا الفضاء أهميته من موقعه بين خطوط التجارة الرئيسة الممتدة بين آسيا وأوروبا، ومن ارتباطه المباشر بأمن الطاقة

وسلاسل الإمداد العالمية، فضلًا عن كونه إحدى أبرز نقاط الاختناق البحرية التي يتوقف عليها انتظام حركة التجارة الدولية.

وتنبع **مشكلة البحث** من التحول الذي شهده باب المندب من كونه ممرًا وظيفيًا للتجارة والملاحة إلى فضاء للصراع غير المباشر، تُختبر فيه حدود القوة البحرية التقليدية في مواجهة تهديدات غير متماثلة تقودها فواعل من دون دول، وتدعمها حسابات إقليمية ودولية متشابكة. ومن هنا يطرح البحث إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى أعادت التهديدات المترصدة في باب المندب تعريف مفهوم الأمن البحري، وكشفت حدود القوة العسكرية في حماية الممرات الاستراتيجية؟

وينطلق البحث من **فرضية** مفادها أن اضطراب الملاحة في باب المندب لا يعكس أزمة أمنية عابرة، بل يكشف تحولًا أعمق في طبيعة الصراع البحري المعاصر، حيث تتداخل الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية في إنتاج أنماط جديدة من الردع والضغط الجيواقتصادي. ولتحليل هذه الفرضية، يعتمد البحث مقاربة تحليلية جيوسياسية تربط بين أهمية المضيق في الاقتصاد العالمي، وحسابات الفاعلين الإقليميين والدوليين، وحدود الاستجابة العسكرية، وصولًا إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

وعليه، يتوزع البحث على أربعة محاور رئيسة: يتناول الأول الإطار الجيوسياسي والاقتصادي لمضيق باب المندب، ويبحث الثاني موقع المضيق في حسابات إيران وإسرائيل، في حين يركز الثالث على التنافس الدولي والإقليمي وحدود القوة البحرية، أما الرابع فيعرض السيناريوهات المستقبلية المحتملة، لينتهي البحث بخاتمة تستخلص دلالات التحول في أمن البحر الأحمر.

أولًا: الإطار الجيوسياسي والاقتصادي لمضيق باب المندب

لا تنحصر أهمية هذا الفضاء في بعده الاقتصادي، بل تتجاوز ذلك إلى كونه ساحة مكثفة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى والإقليمية. ففيه يتداخل المنطق التجاري مع الاعتبارات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية، وتتحول الممرات البحرية من فضاءات محكومة بمبدأ حرية الملاحة إلى أدوات ضمن صراعات أوسع حول النفوذ العالمي والسيطرة على البنى التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك الموانئ وشبكات اللوجستيات والكابلات البحرية.

وفي هذا السياق، تبرز أدوار الفاعلين الإقليميين في إعادة تشكيل بيئة الأمن البحري، إذ يرتبط مسار البحر الأحمر بتفاعلات تمتد من اليمن إلى الخليج. وقد أسهم هذا التشابك في إدراج الممر ضمن حسابات الردع الإقليمي، ولا سيما مع تصاعد التوترات المرتبطة بأمن الملاحة في باب المندب، بما يعكس تحوّل البحر الأحمر إلى ساحة تماس غير مباشر داخل منظومة التنافس الممتد في الشرق الأوسط.

ففي منتصف 2026، تجاوزت أزمة البحر الأحمر تصنيفها كاضطراب عابر في سلاسل الإمداد، لتستقر كتحول هيكلي أعاد صياغة هندسة الملاحة الدولية وفق «وضع طبيعي جديد»؛ إذ وثقت مؤشرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة انكماشًا مستدامًا في حركة المرور عبر مضيق باب المندب وقناة السويس بنسبة تراوحت بين 55٪ و60٪ مقارنة بمعدلات ما قبل تشرين الأول 2023.

وقد أسفر هذا الانزياح الجيواقتصادي عن تحويل قسري لمسار ما يربو على 4000 سفينة حاويات سنويًا نحو طريق رأس الرجاء الصالح، مما أضاف عبئًا زمنيًا يتراوح بين 10 و14 يومًا للرحلة الواحدة، بالتوازي مع تفاقم ظاهرة «التضخم اللوجستي» التي أبقت مؤشر «دروي» للشحن العالمي

مرتفعًا بنسبة 180٪ فوق متوسطاته التاريخية، مدفوعًا بضغوط استهلاك الوقود الإضافي وتصاعد أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب لتلامس عتبة 1٪ من قيمة السفينة في العبور الواحد.

لم يعد البحر الأحمر مجرد ممر عبور، بل تحوّل إلى مجال تُدار فيه الصراعات عبر أدوات اقتصادية وأمنية متداخلة.

وفي ضوء ذلك، يكتسب البحر الأحمر أهمية مضاعفة بوصفه نقطة التقاء لأنماط متعددة من الصراع؛ إذ تتقاطع فيه المنافسة الدولية، والتجاذبات الإقليمية، والتهديدات غير المتماثلة التي تستهدف البنية الملاحية ذاتها. ولا يعكس هذا التشابك البنيوي تعقيد المشهد فحسب، بل يفرض إعادة تعريف البحر الأحمر كفضاء جيوسياسي مركب، تتداخل فيه اعتبارات الاقتصاد والأمن ضمن علاقة يصعب الفصل بين مكوناتها.

وقد برزت مخاطر متصاعدة على الملاحة التجارية في البحر الأحمر، لا سيما في محيط مضيق باب المندب، مما دفع العديد من شركات الشحن إلى تعديل طرق مرور بعض السفن أو تأجيلها لتفادي المخاطر. وتشير تقارير دولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2024) والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، إلى أن حركة بعض فئات السفن شهدت انخفاضات ملحوظة خلال فترات ذروة التوتر مقارنة بالمستويات السابقة للأزمة، مع تراجع أكبر في حركة سفن الحاويات، نظرًا لحساسية الجدول الزمني والتكلفة. ويمكن قراءة هذه الانخفاضات كمؤشر على هشاشة

سلاسل الإمداد العالمية واعتمادها الكبير على نقاط عبور محددة، مما يجعل البحر الأحمر من أكثر المناطق عرضة للمخاطر الجيوسياسية على الصعيد الدولي.

وعلى المستوى الطاقوي، يحتل البحر الأحمر موقعًا محوريًا في نقل النفط والغاز من الخليج إلى أوروبا والأسواق العالمية، حيث تمر نسبة كبيرة من صادرات النفط البحري عبر مضيق باب المندب وقناة السويس. وأي اضطراب في هذا المسار يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن وزيادة عدم اليقين في الأسواق، بما ينعكس على أسعار الطاقة وسلاسل التوريد الدولية. كما أن ارتباطه بشبكات الملاحة الممتدة بين الشرق الأوسط وشرق إفريقيا وأوروبا يمنحه وظيفة مزدوجة تجمع بين الأبعاد التجارية، واللوجستية، والاستراتيجية ضمن منظومة مترابطة يصعب فصل مكوناتها.

ثانيًا: الحسابات الإقليمية في مضيق باب المندب

من منظور طهران، لم يعد باب المندب مجرد ممر مائي، بل تحوّل إلى رافعة استراتيجية لموازنة الضغوط الغربية؛ إذ توظف القيادة الإيرانية ما يُعرف بـ«الردع الجيواقتصادي» عبر التلويح بتهديد المصالح الاقتصادية الحيوية للغرب وإسرائيل من دون الانزلاق إلى حرب شاملة مباشرة.

ويرى صانع القرار الإيراني أن القدرة على «إغلاق المضيق وظيفيًا»، أي جعل العبور مكلفًا ومحفوفًا بالمخاطر من دون إغلاقه ماديًا، تمنح طهران ورقة ضغط مؤثرة في تفاعلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا المعنى، يصبح التوظيف السياسي للجغرافيا الاقتصادية تحديًا جوهريًا للقانون الدولي البحري، ولا سيما حين يُمارَس عبر فاعلين لا يلتزمون بالضرورة بقواعد المرور البحري التقليدية.

أ- الأثر الاقتصادي والأمني على إسرائيل

بالنسبة لإسرائيل، كانت التداعيات الاقتصادية لأزمة باب المندب في عام 2026 أكثر تركيزًا وعمقًا، فقد شهد ميناء إيلات، المنفذ البحري الجنوبي الوحيد، حالة من الشلل شبه التام؛ حيث انخفضت إيراداته السنوية من 81 مليون دولار إلى مستويات تقترب من الصفر بحلول مطلع عام 2026.

وعلى الرغم من قدرة إسرائيل على تحويل مسارات الاستيراد نحو موانئ البحر المتوسط (حيفا وأسدود)، فإن ذلك أدى إلى زيادة تكاليف استيراد السيارات والسلع الاستهلاكية من شرق آسيا بنسبة تتراوح بين 15٪ و20٪ نتيجة طول المسار عبر رأس الرجاء الصالح. ووفقًا لمركز الأبحاث الإسرائيلي (INSS)، فإن هذه التكاليف الإضافية ساهمت في استمرار ارتفاع معدلات التضخم الداخلي، مما شكل ضغطًا سياسيًا متزايدًا على الحكومة الإسرائيلية للبحث عن حلول عسكرية أو سياسية لإنهاء التهديد الحوثي.

ثالثًا: التنافس الدولي والإقليمي وحدود القوة البحرية

أدى اضطراب الملاحة في البحر الأحمر منذ أواخر 2023 إلى تأثيرات ملموسة على التجارة العالمية، إذ أظهر أن حركة المرور عبر قناة السويس شهدت انخفاضات ملحوظة في أوقات ذروة التوتر خلال 2024، مقارنة بالفترات السابقة، مع تحول جزء من حركة الشحن إلى مسارات أطول عبر رأس الرجاء الصالح، مما زاد من زمن الرحلات بنحو 12–15 يومًا، وزاد من تكاليف التشغيل والتأمين في بعض الفترات. وتشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن البحر الأحمر يندرج ضمن نقاط الاختناق البحرية الأكثر حساسية في النظام التجاري، حيث لا يقتصر تأثير اضطرابات الملاحة فيه على الإقليم فحسب، بل يمتد ليطال البنية الكلية للتجارة العالمية وسلاسل الإمداد.

وعليه، لا يمثل مضيق باب المندب في العقل الاستراتيجي المعاصر مجرد ممر مائي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، بل بات يشكل مختبرًا جيوسياسيًا لاختبار حدود القوة والردع في القرن الحادي والعشرين. ففي هذه الرقعة الجغرافية الضيقة، تتقاطع استراتيجيات قوى متباينة في الأهداف والوسائل، لكنها تلتقي في اعتبار المضيق نقطة ارتكاز حيوية لأمنها القومي وتوازناتها الإقليمية.

أ- إيران والحوثيون: من الدفاع المتقدم إلى الردع الجيو اقتصادي

لا يمكن فهم الدور الإيراني في باب المندب بمعزل عن تطور العقيدة الأمنية للجمهورية الإسلامية منذ ثمانينيات القرن الماضي. فقد أدركت طهران مبكرًا أن مجاراة التفوق العسكري لخصومها بصورة مباشرة أمر بالغ الكلفة، فتبنت عقيدة «الدفاع المتقدم» بوصفها آلية لنقل نطاق المواجهة خارج حدودها. ومع تصاعد أحداث ما بعد تشرين الثاني 2023، شهدت هذه العقيدة تحولًا نوعيًا؛ إذ انتقل الحوثيون من موقع الدعم اللوجستي والسياسي داخل شبكة «محور المقاومة» إلى موقع رأس الحربة في التأثير في الاقتصاد العالمي، وهو ما ينسجم مع مفهوم «وحدة الساحات» في التصور الإيراني للصراع.

ومنذ بدء الحرب الإيرانية الثانية في 28 شباط 2026، يهدد المسؤولون في طهران بإغلاق مضيق باب المندب بشكل كامل بالتزامن مع إغلاق مضيق هرمز في منطقة الخليج، وحذر علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى للشؤون الدولية من أن محور المقاومة يمتلك القدرة على إغلاق مضيقي هرمز وباب المندب، واضعًا الإسرائيليين والأمريكيين أمام خيار حاسم بين «وقف العدوان أو مواجهة التحكم المنسق في كلا الممرين المائيين الحيويين»، وقال قائد فيلق القدس إسماعيل قاني إن حزامًا أمنيًا جديدًا للمقاومة سيمتد من مضيق هرمز إلى باب المندب، ومن منطقة الخليج إلى البحر الأحمر.

ومن جانبهم، أعلن الحوثيون انخراطهم في حرب الشرق الأوسط عبر مسار تصعيدي بدأ باستهداف إسرائيل وامتد ليشمل التهديد بإغلاق مضيق باب المندب. وتكمن الخطورة الاستراتيجية في احتمال تزامن تعطيل باب المندب مع تعطيل مضيق هرمز، الأمر الذي يضاعف كلفة الاضطراب على التجارة العالمية. ويرى بعض خبراء الاقتصاد أن إغلاق باب المندب ينطوي على تهديد هيكلي للتجارة الدولية قد يفوق، من حيث الأثر المنهجي، سيناريو إغلاق مضيق هرمز منفردًا.

ب- الولايات المتحدة: مأزق الاستنزاف وحدود القوة العسكرية

منذ أواخر عام 2023، خاضت الولايات المتحدة تجربتين عسكريتين متمايزتين في البحر الأحمر، تكشف كل منهما عن فلسفة استراتيجية مختلفة وتفضي إلى نتائج متباينة.

ففي كانون الأول 2023 أعلن البنتاغون إطلاق ما يُعرف باسم تحالف «حارس الازدهار»، بمشاركة دول عدة، من أجل تعزيز الأمن البحري في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن في مواجهة التهديدات غير التقليدية على السفن التجارية. وتعمل هذه الجهود ضمن إطار القوة البحرية المشتركة 153 (CTF153)، التي تضم سفنًا من الولايات المتحدة وبريطانيا وعددٍ من الدول الأخرى، بهدف مراقبة وتأمين خطوط الشحن الممتدة من باب المندب إلى شمال البحر الأحمر، وهو ما يعكس توجهًا نحو إدارة أمنية متعددة الأطراف بدل الاعتماد على آليات أُحادية فقط.

أما العملية الثانية «رايدر الخشن»، فقد أطلقها ترمب في آذار 2025، وجاءت بعقيدة «الضربة الاستباقية المكثفة». ورغم الدمار الذي أحدثته، فإنها لم تُفضِ إلى تفكيك القدرات الصاروخية الحوثية بشكل حاسم. وخرج الحوثيون بدرسين: الأول أنهم باتوا يعرفون تمامًا مدى قدرتهم على التأثير في الملاحة الدولية، والثاني أنهم يعتقدون أنهم قادرون على الصمود أمام أي حملة قصف أمريكية.

وفي أيار 2025 أعلن ترمب التوصل إلى اتفاق ضمني مع الحوثيين لوقف الهجمات على السفن الأمريكية مقابل وقف الضربات، بيد أن الهجمات على السفن الإسرائيلية والمرتبطة بإسرائيل استمرت، مما كشف حدود هذا الاتفاق والتوتر الكامن بين الأولويات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. وفي آذار 2026 أعلن الحوثيون دخولهم الحرب مهددين بمهاجمة السفن إذا استُخدم البحر الأحمر في شن هجمات على إيران، ومع حلول حزيران 2026 تجددت حدة التصعيد عقب إعلانهم فرض حظر شامل على حركة السفن المرتبطة بإسرائيل واستئناف الهجمات الصاروخية، مما اضطر حاملة الطائرات الأمريكية إلى تغيير مسارها متخذة طريقًا بديلًا أطول يدور حول رأس الرجاء الصالح.

ج- إسرائيل: حسابات التصعيد وفجوة التنسيق مع واشنطن

تتميز الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع التهديد الحوثي بسمة جوهرية، هي الرفض المبدئي للتعايش مع تهديد يقيد حرية الحركة الاقتصادية والأمنية. وقد ترجمت إسرائيل هذا الرفض إلى ضربات مباشرة على العمق اليمني، متجاوزة بذلك الحسابات الأمريكية الأكثر تحفظًا.

وقد شنّت عدة ضربات بين عامي 2024 و2025 استهدفت، إلى جانب القدرات العسكرية للحوثيين، منشآت مدنية يمنية شملت محطات الكهرباء والموانئ ومنشآت النفط ومطار صنعاء. ولم توقف هذه الهجمات الحوثيين، بل أفضت في بعض الأحيان إلى تصعيد مضاد. ولهذا تجد إسرائيل نفسها في معضلة استراتيجية مزدوجة: فهي لا تستطيع القبول بتعطيل ميناء إيلات وتهديد مطار بن غوريون، ومن جهة أخرى لا تملك القدرة على تحقيق «انتصار حاسم» على قوة غير نظامية متشعبة في عمق جغرافي بعيد، دون دعم أمريكي مباشر وغير مشروط.

وفي السياق نفسه، أماطت أزمة البحر الأحمر اللثام عن فجوة استراتيجية وتوتر مكتوم بين واشنطن وتل أبيب جرّاء تباين أولوياتهما الميدانية؛ إذ خلّف الاتفاق الضمني الأمريكي مع الحوثيين امتعاضًا حادًا في تل أبيب، التي اعتبرته «مكافأة للإرهاب» وتخليًا عن روح التحالف، كما انتقدت واشنطن العمليات الإسرائيلية المستقلة — ولا سيما تدمير مطار صنعاء — واعتبرتها تقويضًا لمساعيها السياسية وتضييقًا لهامش مناورتها الإقليمية.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية لمضيق باب المندب

أ- التصعيد الإقليمي وتعميق الخنق الجيو اقتصادي

يفترض هذا السيناريو استمرار التوترات وتصاعدها لتشمل مواجهة إقليمية أوسع تتجاوز حدود البحر الأحمر. وفي هذا المسار، تفشل الجهود الدبلوماسية في احتواء التصعيد، وتستمر الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية، مدعومة بقدرات إيرانية متزايدة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ردود عسكرية أشد من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وربما توسّع نطاق الصراع ليشمل ضربات متبادلة على أهداف استراتيجية في المنطقة.

ب- التهدئة المحدودة واستمرار التهديد الحوثي

يفترض هذا السيناريو أن ينجح اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران في خفض مستوى المواجهة المباشرة بين الطرفين، بما يقلل احتمالات اندلاع حرب إقليمية واسعة. غير أن هذا الخفض لا يعني بالضرورة تحييد التهديد الحوثي في البحر الأحمر؛ إذ قد يتجه الحوثيون إلى تنفيذ هجمات بحرية أكثر انتقائية، مدفوعة باعتبارات مرتبطة بالصراع في غزة، أو بحساباتهم الداخلية في اليمن، أو بمحاولة تأكيد استقلالية قرارهم عن الأجندة الإيرانية المباشرة بعد الاتفاق. ومن ثم، يبدو هذا السيناريو أكثر ترجيحًا في ضوء حركة المتغيرات الراهنة.

ج- الاختراق الدبلوماسي والاستقرار الإقليمي

يفترض هذا السيناريو أن اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران يمثل جزءًا من اختراق دبلوماسي أوسع يؤدي إلى تسوية شاملة للعديد من القضايا الإقليمية، بما في ذلك الصراع في اليمن والحرب على غزة. ويؤدي هذا الاختراق إلى وقف تهديدات الحوثيين للملاحة الدولية، إما من خلال اتفاق سلام يمني يدمج الحوثيين في عملية سياسية، أو من خلال ضغط إيراني مباشر وفعال كجزء من التفاهمات الأوسع مع الولايات المتحدة.

الخاتمة: دلالات التحول في أمن البحر الأحمر

خلص البحث إلى أن باب المندب لم يعد مجرد بوابة وظيفية للتجارة العالمية، بل أصبح مجالًا كاشفًا لتحولات أعمق في بنية الأمن البحري المعاصر. فقد بيّنت الأزمة أن الممرات البحرية الاستراتيجية لم تعد تُحمى بالقوة العسكرية التقليدية وحدها، وإنما بات أمنها يتحدد عبر تفاعل معقد بين الجغرافيا السياسية، والاقتصاد العالمي، والتهديدات غير المتماثلة، وحسابات الفاعلين الإقليميين والدوليين.

وتُظهر الدراسة أن التهديدات المترصدة في باب المندب كشفت حدود القدرة الأمريكية والإسرائيلية على حسم الصراع البحري عبر أدوات الردع والضربات العسكرية المباشرة، في مقابل قدرة فواعل غير دولية، وفي مقدمتها الحوثيون، على إنتاج كلفة اقتصادية وسياسية عالية تفوق حجمهم العسكري التقليدي. وبهذا المعنى، تحوّل المضيق إلى مساحة لاختبار مفهوم جديد للقوة، لا يقوم على السيطرة الكاملة بقدر ما يقوم على تعطيل الخصم، ورفع كلفة الحركة، وإرباك سلاسل الإمداد العالمية.

كما أوضح البحث أن الترابط بين باب المندب ومضيق هرمز يعكس انتقال أمن الطاقة والتجارة من منطق الممرات المنفصلة إلى منطق الشبكات البحرية المترابطة؛ فأي اضطراب في أحد هذه الممرات

يمكن أن ينتج ارتدادات مباشرة في الممرات الأخرى وفي الاقتصاد الدولي عمومًا. ومن ثم، فإن مستقبل أمن البحر الأحمر سيبقى مرهونًا بقدرة القوى المعنية على الجمع بين الردع، والدبلوماسية، وبناء ترتيبات أمنية إقليمية أكثر استدامة.

وبذلك يؤكد البحث أن باب المندب لم يعد هامشًا جغرافيًا في معادلات الصراع، بل أصبح مركزًا وظيفيًا لإعادة تعريف العلاقة بين القوة والاقتصاد والأمن في النظام الدولي المعاصر؛ وهي علاقة تجعل من أمن البحر الأحمر قضية تتجاوز حدود الإقليم إلى صلب استقرار التجارة والطاقة عالميًا.

باب المندب لم يعد هامشًا جغرافيًا في معادلات الصراع، بل مركزًا وظيفيًا لإعادة تعريف العلاقة بين القوة والاقتصاد والأمن.

المصادر

1. جيهان عبد الرحمن، «تفاعلات متزايدة.. البحر الأحمر في استراتيجية المتنافسين بالقرن الإفريقي»، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 12 نيسان 2025.
2. عبد الله فارس القزاز، «التحولات الجيوسياسية في البحر الأحمر.. بوابات التجارة وخطوط الصراع»، مجلة السياسة الدولية، 2026.
3. محمد إبراهيم، «القرن الإفريقي وإعادة تشكيل ميزان القوى في البحر الأحمر في ظل التحولات الإقليمية»، مجلة السياسة الدولية، 2 شباط 2026.
4. أماني الطويل، «التدافع الدولي في البحر الأحمر.. الواقع والتداعيات»، مجلة السياسة الدولية.
5. TASS Russian News Agency (TACC)، وكالة الأنباء الروسية.
6. Rosatom State Corporation، الوثائق والمواد الرسمية.

7. UNCTAD — Review of Maritime Transport، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد
سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH